التعليم العالي في العراق ومتطلبات التنمية وسوق العمل

م.م رند أياد كاظم
جامعة بابل/كلية الآداب
art.rand.eyaad@uobabylon.edu.iq

م.م أخلاص رضا مهدي
جامعة بابل/كلية الآداب
art.ekhlas.redha@uobabylon.edu.iq

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٥/٢/10 تاريخ قبول النشر ٢٠٢٥/٣/٢٠

الملخص:

يعتبر التعليم العالي من اهم العوامل لتقدم المجتمعات وتطورها ثقافيا واقتصاديا ومعرفيا، وبذلك يعمل على تزويد الافراد بالخبرات والمهارات والمعارف العامة بما في ذلك يخلق حافزا للأبداع والتجدد والابتكار، وبالتالي يؤدي الى تحسين

ظروف المجتمع بما يجعل مؤسساته التعليمية اكثر فاعليه في صيرورة التغير داخل المجتمع، كما اتوسع هذه المؤسسات وتطورها يعد في حد ذاته مؤشر على تحسين مستوى العيش وتراجع نسبه الأميه والقضاء على الفقر، من خلال تطور العمل والابداع وتطور التكنولوجيا الحديثة، لا شك ان بداية تطور الحقيقية هي التعليم على انهم العملية لتدعيم للدوافع التي تقوم بها الخبرات المعرفية المكتسبة عن طريق تعلم نماذج الفعل التي تصبح جزءا من العادات الاجتماعية اما التعليم من وجهه نظر علم الاجتماع حيث يشير الى عمليه التكوين التدريجي للمعرفة الثقافية التي تعمل على تدعيم او اضعاف الدوافع التي تجعل من نماذج الفعل جزء من العادات، وكذلك يعرف التعليم على انه نقل المعرفة من جيل الى جيل اخر حيث يشهد عالمنا اليوم العديد من التغيرات حيث ان تأهيل الطالب اكاديميا لم يعد المطلب الوحيد للتعليم بل تشكيل العامة يعد مطلبا مهما وبذلك نرى ان التعليم بصفه عامه والتعليم العالي بصفه خاصه دورا هاما في التنمية والسلم الاجتماعي واصبح بديهيا من البديهيات التي لا تحتمل المناقشة فيها لذلك فان جامعه تلعب دورا رائدا وايجابيا في تحقيق التنمية في كل المجتمعات مهما اختلفت نظامها الاجتماعي والاقتصادي فلم تعد رساله التعليم العالي مقصوره على تحقيق الاهداف التقليدية من حيث البحث عن المعرفة وتأصيلها ونشرها وانما امتدت حتى كادت تشغل كل النواحي الحياه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية والتكنولوجية.

الكلمات المفتاحية (التعليم، مؤسسات التعليم العالي، التنمية، سوق العمل)

المقدمة:

يعد التعليم العالي من إحدى الركائز الأساسية لتطور المجتمع، حيث يساعد في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة لقيادة عمليات التنمية والتطوير في مختلف القطاعات. يواجه التعليم العالي في العراق العديد من التحديات التي تؤثر على جودته وقدرته على تلبية احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية المستدامة. ومع التطورات المتسارعة والتكنلوجيا أصبح من الضروري تحديث أساليب التعليم بإعادة النظر في المناهج الدراسية، وتعزيز الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية والاقتصادية لضمان توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات التنمية وسوق العمل.

المحور الأول: مشكلة البحث: أن التوافق بين مخرجات التعليم العالي والتنمية واحتياجات سوق العمل تعاني منها أغلب الدول المتقدمة والنامية ولكن تختلف حدتها من دوله الى أخرى وفقا لتطورها التنموي والاقتصادي. لذلك ان تحقيق التنمية الاقتصادية في الوقت الراهن لا يقتصر فقط على الموارد الطبيعية وعناصر إنتاجية، بل يتوقف على نوعية الموارد البشرية التي يساعد التعليم العالي في إعدادها وتأهيلها وتدريبها. وكذلك المستوى العملي والمهارات التي يمتلكها لمواكبة التطورات الحديثة والسريعة لفنون الإنتاج المتطورة. تتلخص مشكلة البحث في عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ومتطلبات سوق العمل، وذلك يعود الى انعدام التنسيق بين مخرجات التعليم العالي وأهداف التنمية المستدامة والمؤسسات الإنتاجية. مما أدى الى تخريج الالاف من الطلبة العاطلين عن العمل وعدم توفير فرص عمل لهم.

أهمية البحث: - تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على الدور المحوري للتعليم العالي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق، من خلال تحليل واقع التعليم العالي والتحديات التي تواجهه، مثل ضعف التمويل وغياب التوافق بين المناهج الدراسية وسوق العمل. والتركيز على دور التعليم العالي في تلبية هذه المتطلبات من خلال تخريج كفاءات قادرة على قيادة مشاريع التنمية وقيادة المجتمع. وتحديد احتياجات سوق العمل ومدى توافق مخرجات التعليم معها والمساهمة في رسم السياسات التعليمية المستقبلية.

منهجية البحث: - استخدم في البحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث تم استخدام المنهج الوصفي لوصف التركيب التعليمي لقوة العمل ومدى أثر مخرجات مؤسسات التعليم العالي في تغير هذا التركيب ومدى العلاقة بين هذه المؤسسات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وسوق العمل. وتم استخدام المنهج التحليلي للوصول الى بعض الاستنتاجات الرئيسية وتقديم المقترحات التي تساهم في تطوير مخرجات التعليم العالي بما يناسب سوق العمل.

الأهداف: تهدف الراسة الحالية الي ما يأتي:

١- معرفة واقع التعليم العالي في العراق بالوقت الراهن.

٢- بيان أسباب الخلل بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

٣- معرفة متطلبات التنمية.

المحور الثاني: مصطلحات ومفاهيم

١- **التعليم**: أن التعليم يعني بالمحتوى والمهارات والقدرات الاي يكتسبها الجيل الجديد النامي ويشير مفهوم التعليم الى جزء من التربية. (موسوعة المعارف التربوية :٢٠٠٧، ص١٠٢٨)

والتعليم كما ورد في لسان العرب، يشتق من علم بالشيء أدركه وأحاطه، ومن معانيه "الإتقان" فيقال: تعلم الامر وأتقنه، وعلمت الشي بمعنى خبرته وعرفته. (التميمي :٢٠٠٧، ١٩)

كما عرفته" موسوعة المعارف التربوية" تنظيم المعلومات وإعادة ترتيبها لإنتاج العلم والمعرفة، ويحتاج التعليم الى عملية الاتصال التي تعني انتقال العلم والمعرفة من المصدر القائم بعملية التعليم الى المستقبل وهو المتلقي للعلم والمعرفة ولكي تكون عملية الاتصال فعالة ومؤثرة بين أطراف العملية التربوية يتوجب استعمال الوسائل التكنلوجيا. (موسوعة المعارف التربوية: ١٠٨٢) فيعد التعليم عملية منظمة تهدف الى نقل المهارات والقيم والمعرفة من المعلم الى المتعلم باستعمال أساليب واستراتيجيات تدريسية مختلفة ومحددة.

٢- **التعليم العالي:** يقصد بالتعليم العالي جميع أنواع الدراسات، التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسات تعليمية معترف بها من قبل السلطات الرسمية للدولة كمؤسسات للتعليم العالي أو مؤسسات جامعية. (البهنساوي :٢٠٠٨، ٨) فمؤسسات التعليم العالي تهدف إلى تطوير وتنمية المهارات البحثية والمعرفة التخصصية والمهنية. للطلبة، من خلال طرائق تدريس مختلفة وحديثة تواكب التطور والتكنلوجيا ومناهج دراسية متقدمة ويتم تقييم مخرجات التعليم العالي من خلال الامتحانات، والتدريب العملي، والمشاريع البحثية، وفق معايير أكاديمية متطورة وحديثة.

٣- **التنمية:** أن التنمية بمفهومها العام هي عبارة عن خطة واستراتيجية عامة تهدف الى تحقيق أهداف معينة سواء كانت قصيره أو متوسط أو طويلة الأمد وتعتبر ركيزة لتطور الفرد في مجتمعه من جميع جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والنفسية.

(برني:٢٠١٦، ٣) فتعرف التنمية بانها وسيلة وهدف لزيادة قدرة المجتمع على التطور. وهو الهدف الرئيسي الذي يسعى المجتمع الى تحقيقه من خلال خطط التنمية، وان مفهوم التنمية بشقيه الاجتماعي والاقتصادي يعمل على إحداث التغيرات الهيكلية والوظيفية في بناء وتطور المجتمع. (السروجي:٢٠٠٩، ٣١)

فالتنمية عملية مستدامة وشاملة تهدف الى زيادة تحسين جميع الظروف الفرد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنلوجية والمادية، بهدف رفع مستويات المعيشة وتحسينها، وتحقيق الرفاهية العامة، وتطوير المهارات والقدرات الإنتاجية، مع التركيز على الاستدامة البيئية التي تسعى اليها التنمية والعدالة الاجتماعية للمجتمع.

٤- **سوق العمل:** المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيه عرض العمل والطلب عليه، ويسعى الى تسعير الخدمات التي يقدمها العمل، ويتم فيها بيع وشراء خدمات العمل. (مركز رياض نجد للإشراف والتدريب التربوي: ٢٠٠٦، ١٦) ويعرف أيضا بأنه الموقع أو المحل الذي يلتقي فيه البائعين بالمشترين، البائع هو الشخص الذي رغب ببيع وتأجير خدماته، والمشتري هو الذي يشتري خدمات البائع. (القريشي: ٢٠٠٧، ٢١) ويعكس سوق العمل من الناحية الاجتماعية مدى تكافؤ الفرص بين الافراد، والحراك الاجتماعي، ويساعد في تشكيل العنوان الوظيفي للأفراد وتنمية اندماجهم بالمجتمع.

المحور الثالث: التعليم العالي في العراق النشأة والتطور: - أن تجربة التعليم العالي ظهرت في العراق في منتصف القرن الماضي تقريبا، عندما تأسست أول جامعة عراقية وهي جامعة بغداد حيث كانت تحت ادارة وسيطرة وزارة المعارف آنذاك ، وبعد فترة الربع قرن تقريباً تم تأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في عقد السبعينات، وخلال هذه الفترة التي تكاد تكون قصيرة استطاع التعليم العالي المتمثل بجامعة بغداد مواكبة التطور والتكنلوجيا العالمية، رغم قلة الإمكانات المالية ، فكانت الجامعة تعتمد على المعايير العالمية ودولية في نظامها ، وخلال هذه الفترة تم استحداث الكليات والاقسام العلمية والمطبوعات، فعرفت خلالها جامعة بغداد كصرح علمي بارز.(الراوي:١٩٧١، ٢٢)

تم تأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بموجب القانون (٣٢) لسنة ١٩٧٠م الذي يعد المؤسسة التعليمية الركيزة الأساسية لتنمية الموارد البشرية ويتم تحديد دورها في تنفيذ السياسة العلمية والتكنلوجية والثقافية والمساهمة الفعالة في تنمية وتطوير خطط التنمية الشاملة، تم تشريع قانون جديد رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨م ، يهدف هذا القانون الى أحداث تغيرات كمية ونوعية في الحركة العلمية والثقافية والتقنية وتوجيه المؤسسات التعليمية لاتخاذ دورها الفعال في تحقيق التفاعل بين الفكر والممارسة باتجاه الرصانة العلمية ، وبناء أجيالاً متسلحة بالعلم والمعرفة ، وتلبية متطلبات التنمية في جميع أقسام المعرفة الإنسانية ومتطلبات تطوير المجتمع.(الشمري: ٢٠٠٤) ويعتمد النظام التعليمي في العراق الى دستور جمهورية العراق وتنص المادة (٣٢) من الدستور العراقي على المبادئ التالي:

١- التعليم الزامي وحق تكفله الدولة وعامل مهم واساسي لنهوض المجتمع.
٢- التعليم مجاني وحق لكافة أفراد المجتمع في جميع مراحلِه.
٣- دعم الدولة للبحث العلمي بما يخدم مصلحة المجتمع مع مراعاة الابداع والابتكار والتفوق.
٤- ينظم القانون التعليم الاهلي والخاص.

أصبح في عام (٢٠١٣) عدد الجامعات الحكومية العراقية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٣١) جامعة في جميع انحاء البلاد (الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، (٢٠١٢-٢٠١٣).

ومع تزايد ونمو أعداد السكان وتطور المجتمع أصبحت هناك حاجة ملحة بتأسيس جامعات وكليات أهلية. حيث تم منح إجازات التأسيس الى المنظمات الغير تابعة للدولة من الجمعيات العلمية والمهنية والنقابات، وحددت العلاقة بين التعليم الأهلي والتعليم الجامعي الحكومي من خلال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.(تقرير التنمية البشرية في العراق:١٩٩٦) وتم اصدار قانون التعليم الأهلي رقم (١٣) لعام ١٩٩٦م الذي منح الجامعات والكليات الاهلية الاستقلالية والمرونة العلمية للأبداع والابتكار والتطور، مع جودة التعليم ومستوى علمي رصين للخريجين وتكون تحت أشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الجهاز المركزي للإحصاء: ص١٠٦)

وشهد التعليم العالي العراق تطوراً ملحوظا حيث تم استحداث العديد من الأقسام العلمية وفتح العديد من الجامعات والكليات في ظل تزايد الطلب على التعليم بصورة عامة ليس في العراق حصرا بل في جميع الدولة النامية والمتقدمة ولكن لم يصاحب هذا التطور توسع في البنى التحتية ومستلزماته والمختبرات العلمية، وكذلك عدم ارتباط مخرجات التعليم العالي بأهداف التنمية المستدامة ولا يتماشى مع احتياجات سوق العمل، استحداث دراسات مسائية غير خاضعة لشروط ومعايير الرصانة العلمية، على الرغم من عمل الامتحانات النهائية مشتركة مع الدراسة الصباحية للرصانة العلمية. عدم تفرغ الطلبة للدراسة بسبب ظروف المعيشة حيث تم ترك مقاعد الدراسة للتفرغ للعمل ونقص في الكوادر التعليمية لاسيما في التخصصات العلمية. (جريو: ٢٠١٠، ٢١)

المحور الرابع : التعليم العالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

يعد مفهوم التنمية من المفاهيم العالمية في القرن الماضي، فتشمل التنمية عملية التأسيس وأنشاء النظم السياسية والاقتصادية المتجانسة، فظهر مفهوم التنمية بعد الحرب العالمية الثالثة فكان أول استخدام لهذا المصطلح في المجال الاقتصـادي، كان يعبر عن عملية أحدث تغيرات نوعية وجذرية في المجتمع، ثم تناول مجال السـياسـية، فأخذ يهتم بتطوير البلدان نحو الديمقراطية، وليتناول فيما بعد التنمية الاجتماعية والثقافية والبيئية انتقالاً الى مفهوم التنمية البشـرية.(بولصـباع :٢٠١٣ ، ٦) ويعد المفهوم التنمية المسـتدامة من أهم التطورات في الفكر التنموي الحديث وأهم أبرز إضافة الى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة. (بولصباع :٢٠١٣، ٧)

ويعتبر مفهوم التنمية المسـتدامة من المفاهيم التي فهمت وعرفت واسـتخدمت بعدة طرق مختلفة، فهناك عدة معاني للمفهوم ويعتبر مفهوم غامض قد فسـر عدة تفسـيرات. فالبعض يعتبر التنمية المسـتدامة كقضـية تقنية وأداريه لسـد حاجات الإنسـانية النامية والمتقدمة الى أدارة واعية وتخطيط جديد لاسـتغلال الموارد، ويرى البعض أن التنمية المستدامة جاءت كبديل عن النظام الصناعي الرأسمالي، وحاولت إصلاح نقاط ضعف هذا النظام بعلاقته مع التنمية.(الإدريسـي:٢٠١٨، ٥٢) فالتنمية المسـتدامة هي عملية تطويرية تهدف الى تلبية احتياجات الحاضـر دون المسـاس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. لذا يعد التعليم العالي هدف مهم من أهداف التنمية، لان التعليم والتنمية البشرية، والاجتماعية، والاقتصادية عمليات مترابطة فيما بينها ويتأثر كل منها بالأخر. (محمد :٢٠١٤ ،١٥)

أن التعليم يعد استثمارا بشري حيث أكدت علية نظرية رأس المال البشري، فالمعرفة التقنية تساهم بشكل كبير في التنمية، فيساهم الانسان على استحداث التقنيات المتطورة التي تنمي حجم الإنتاج. (مولاه:٢٠١٥ ،ص٩)

ويسـهم هدف التعليم الجيد من أهداف التنمية المسـتدامة على تأهيل عدد من القادة المؤهلين لإدارة شـؤون الدولة والمجتمع، كما يساعد على زيادة معدلات النمو الاقتصادي. (العراقي، د.ت)

فالتنمية هي عملية تطوير المهارات والمعرفة لا عملية تضـخيم الرفاهية الاقتصـادية أو المنفعة الشـخصـية كما هو متعارف عليها اليوم، فالتنمية البشرية المستدامة ليست مادية بل الارتقاء بالمستوى الثقافي للمجتمع ليرتقوا بمهاراتهم ويمارسـوا مواهبهم. (الإدريسـي ،٢٠١٨ ص٥٣) وتسـعى مؤسـسـات التعليم العالي الى بناء شـراكات مع منظمات دولية وعالمية ومؤسسات تعليمية أخرى مختلفة لتبادل الخبرات والمعرفة، مما ينمي الجهود العالمية لتحقيق أهداف التنمية المسـتدامة. وان التعليم العالي في العراق يحتاج الى خطط اسـتراتيجية تركز على تلبية متطلبات سـوق العمل وليس لتلبية الرغبات السـياسـية والاجتماعية، وتعزى صـعوبة تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسـوق العمل لأسـباب نذكر منها التدني التخصـصـي والتأهيل المعرفي للجامعات، وقله القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، وكذلك الزيادة الهائلة لمخرجات التعليم في تخصصات لايوجد له فرص عمل، مع وجود فرص عمل لتخصصات معينة أخرى. (الربيعي: ٢٠٢٠، ١)

المحور الخامس: معوقات التعليم العالي بعد عام ٢٠٠٣م.

لقد واجهه العراق في الالفية الثالثة تغيرات وتحديات فرضــتها عليةِ مجموعة من التحولات العالمية، وأن العولمة وما صـاحبها من ثورة تكنلوجية وتكتلات إقليمية والأسـواق الحرة والتقنيات الحديثة، فلا يمكن فصـل هذه التغيرات والتحديات عن ما يواجه مؤسـسـات التعليم العالي ،حيث شـهد العراق تغيرات جديدة وظروفاً تكاد تكون غير طبيعية بعد عام ٢٠٠٣م من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ،إذ حصل تدمي في كافة المؤسسات الثقافية والاجتماعية والاقتصـادية والبنى التحتية المهمة في الاقتصـاد العراقي ، وتعطيل الإنتاج الكلي لكافة القطاعات العامة والخاصـة والخدمات التعليمية والصـحية والاجتماعية مع توقف المؤسـسـات الصـناعية عن العمل وانخفاض أو انعدام مســاهماتها في الإنتاج الإجمالي المحلي ، بالتالي أدى الى ضــعف القدرة على خلق فرص العمل و عدم اســتيعاب الخريجين الجدد الى سوق العمل.

أن الاختلالات التي شهدها المجتمع وشهدتها الاسواق العراقية أدت الى ظهور البطالة في الوسط خاصة لدى الشباب والخريجين الجامعات والكليات والمعاهد. وتشـغيل الأحداث الذين لا يمتلكون شـهادات ومهارات تؤهلهم لهذه الاعمال. (جبر: ٢٠١٨، ص٧٤) ويمكن تحديد المعوقات التي تواجه التعليم العالي على النحو التالي: -

١- **ضــعف التمويل والاســتثمار في التعليم العالي: -** عدم توفر خطط فعالة ومســتقبلية للاســتثمار في البحث العلمي وقلة التخصص المالي لمؤسسات التعليم، وكذلك نقص في المختبرات العلمية والمعدات المتطورة الحديثة التي تواكب التكنلوجيا، البنى التحتية التي لا تغطي الاحتياج الفعلي لها.

٢- **ضــعف البحث العلمي:** - وذلك يعود الى عدم وجود بيئة بحثية مناســبة، وانعدام المراكز البحثية المتطورة المجهزة بالوسائل الحديثة. وقلة الدعم الحكومي والتمويل المخصص للبحوث العلمية.

٣- **تراجع جودة المناهج الدراســية**: - الاعتماد على أســاليب تدريس تقليدية لا تركز على التفكير النقدي، وأن المناهج الدراسية لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل.

٤- **هجرة الكفاءات والعقول: -**نتيجة الظروف والأوضـاع التي مر بها البلد هاجر عدد كبير من العلماء والأسـاتذة الى خارج البلد، أدت هذه الهجرة الى نقص في الخبرات والكوادر المؤهلة مما أثر على جودة التعليم وعدم وجود خطط فعلية لعودة هذه الكفاءات الى البلد.

٥- **عدم التنسيق بين مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل: -**أن ارتفاع نسبة البطالة بين الخريجين يعود الى ضــعف التعاون والتنســيق بين الجامعات والمعاهد والقطاع العام والقطاع الخاص، وان اغلب التخصــصــات العلمية الحالية لا تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية وسوق العمل.

٦- **التدخلات السـياسـية لمؤسـسـات التعليم العالي: -**أن التدخلات السـياسـية والحزبية على قرارات الجامعات، وكذلك التدخل في سياسة التعيين والقبول، وضعف استقلالية الجامعات وتأثيريها بالضغوطات المجتمعية والسياسية.

٧- **التحديات الأمنية: -**لقد تعرضــت اغلب الجامعات والكليات والمعاهد الى أعمال تخريب ودمار، أدى الى غلق هذ المؤسسات لفترة طويلة، وتدمير البنى التحتية، واستهداف أساتذة الجامعات بالتهديدات والاغتيالات.

ويمكن التغلب على هذه المعوقات من خلال تعزيز اســتقلالية الجامعات وجعلها بعيدة عن التدخلات الســياســية والمجتمعية.

والطائفية، وتحديث المناهج الدراسـية لتتناسـب مع التطورات الحديثة والتقنية وأهداف التنمية ومتطلبات سـوق العمل. ودعم المشـاريع البحثية والابتكارية التي تخدم المجتمع والعمل على انشـاء مركز بحثية متطورة مجهزة بأحدث التقنيات الحديثة، وتحســين الإدارة المالية للجامعات وزيادة التخصــص المالي لها. وكذلك الاســتفادة من الخبرات والكفاءات في خارج البلد من خلال وضع خطط فعالة وجدية لاستعادتهم.

المحور السادس: النتائج والتوصيات

أولاً: -النتائج:

١- تعد مشكلة التنسيق بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة وسوق العمل ظاهرة عالمية، فضعف مخرجات التعليم العالي وضعف محتوى مناهجهِ التعليمية من الناحية التطبيقية، والتركيز بشكل كبير على الجانب النظري، أدى بالتالي الى تخريج الالاف من الطلبة التي لا تتلاءم مع متطلبات سوق العمل.

٢- ضعف العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي سوق العمل.

٣- عدم وضع خطط مستقبلية لسياسة القبول لنظام التعليم العالي على ضوء احتياجات سوق العمل.

٤- عدم تنفيذ مشاريع وخطط التنمية الوطنية الشاملة أدت الى ارتفاع معدلات البطالة لدى الخريجين لمختلف التخصصات العلمية.

٥- رغبة وتوجه الطلبة الخريجين للبحث عن فرص عمل في القطاع الحكومي دون القطاع الخاص مع عجز إمكانات القطاع الحكومي عن توفير عمل ملائمة ومناسبة لهم.

٦- عدم توجه الدولة والمستثمرين لفتح واستحداث أو الاستثمار في معاهد تقنية وفنية تتخصص بتأهيل كوارد وسيطة مدربة ومؤهلة وهذا ما يحتاجه سوق
العمل.

ثانياً: - التوصيات:

١- ربط مخرجات التعالي العالي بسياسات العمل، من خلال تطوير التعليم والمناهج الدراسية بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل، والعمل على استحداث اختصاصات جديدة ورفد الاقتصاد العراقي بالخريجين الذين يمتلكون المهارة والخبرة التي تتناسب مع احتياجات سوق العمل العراقي.

٢- الاستفادة من تجارب الدولة المتقدمة ودراسة أمكانية تطبيقها في العراق من قبل أهل الاختصاص، وخاصة الدول التي حققت تنمية شاملة مستدامة، ونسبة البطالة فيها تكاد تكون معدومة.

٣- العمل على استحداث أقسام علمية وتطبيقية تتلاءم مع سوق العمل.

٤- إيجاد خطة شاملة لحل مشكلة توفير فرص عمل لجميع الاختصاصات المختلفة، سواء في القطاع العام أو الخاص.

٥- إنشاء مراكز بحوث محلية لدراسة متطلبات سوق العمل من الايدي العاملة، ومواكبة التطورات والتغيرات الفنية والتقنية والتكنلوجية.

٦- الدعم الحكومي للخريجين من خلال منح القروض لهم بأقل فائدة ممكنة والعمل على تقليل البطالة من خلال فتح مشاريع خدمية أو إنتاجية لهم، بما يخدم التنمية المستدامة.

٧- استحداث مراكز تأهيل وتدريب الطلبة الخريجين، وتنمية مهاراتهم لتعزير أمكانية القوى العاملة، وزيادة فرص الحصول على العمل المناسب لهم، وتنمية الابداع والابتكار لديهم.

قائمة المراجع:

١- تقرير التنمية البشرية في العراق ١٩٩٦ جمعية الاقتصاديين العراقيين.

٢- جواد الشمري، محمد فراس عزيز (٢٠٠٤) (الإبلاغ المالي في الجامعات الحكومية معيار محاسبي مقترح) رسالة مقدمة الى جامعة الموصل.

٣- داخل حسن جريو: (٢٠١٠) (التعليم العالي في العراق وبعض متطلبات الإصلاح) مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الثاني، المجلد (٥٧).

٤- رياض بولصباع (٢٠١٣)، التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في دول العربية الواقع والتحديات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

٥- طلعت مصطفى السروجي. (٢٠٠٩)، التنمية الاجتماعية من الحداثة الى العولمة، مصر: المكتب الجامعي الحديث

٦- عبد الطيف مصلح محمد (٢٠١٤)، مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي اليمني، مجلة الاندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (١٢)، العدد الثامن، صادرة عن جامعة الاندلس للعلوم والتقنية، صنعاء، اليمن.

٧- علي أحمد محمد الإدريسي (٢٠١٨)، دور إدارة الجودة الشملة في تعزيز التنمية التنمية، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الاعمال، جامعة الاندلس، صنعاء، اليمن.

٨- علي محمد عثمان العراقي، التعليم والتنمية دراسة لنسق العلاقة ودور المورد البشري، متاح على موقع المعرفة للدراسات والبحوث، بتاريخ ٢٠٢٥/٢/١١عل الرابط http://rakaiz.org/indwx.php

٩- ليلى البهنساوي (٢٠٠٨)، المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مجلد (٧٨)، العدد (١) يناير

١٠- محمد طاقة الربيعي (٢٠٢٠)، اصلاح التعليم العالي: افاق سوق العمل، مقالة منشورة على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين

١١- مدحت القريشي (٢٠٠٧):"اقتصاديات العمل"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.

١٢- مركز رياض نجد للإشراف والتدريب التربوي (٢٠٠٦):" التهيئة لسوق العمل" دار المؤلف للنشر والتوزيع، لبنان

١٣- مسارع الراوي (١٩٧١)"اهداف التعليم العالي في العراق" المؤتمر الأول للتعليم العالي في العراق، مطبعة الإدارة المحلية، بغداد.

١٤- مهدي التميمي مهارات التعليم (٢٠٠٧) : دراسات في الفكر والأداء التدريسي، ط١، دار كنوز المعرفة، الأردن

١٥- موسوعة المعارف التربوية (٢٠٠٧) ، ط١، عالم الكتب، القاهرة

١٦- نادية لطفي، جبر (٢٠١٨): الاستثمار البشري ومتطلبات سوق العمل في ضوء واقع التعليم العالي / العراق دراسة قياسية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد،

١٧- نسيم برني. (٢٠١٦)، التنمية بين مفهومي التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، ديسمبر،

١٨- وليد عبده مولاه، (٢٠١٥)، رأس المال غير العادي في التنمية الاقتصادية، جسر التنمية، سلسلة تعاني بقضايا التنمية في الدول العربية، معهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد١٢٦

١٩- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات وزارة التعليم العالي

qayimat almarajie:

1- Iraq Human Development Report 1996 Association of Iraqi Economists.

2- Jawad Al-Shammari, Mohammed Firas Aziz (2004) (Financial Reporting in Public Universities is a proposed accounting standard) Letter submitted to the University of Mosul.

3- Inside Hassan Jario: (2010) (Higher Education in Iraq and Some Reform Requirements) Journal of the Iraqi Scientific Complex, Part II, Volume (57).

4- Riad Boulsba (2013), Sustainable Human Development and the Knowledge Economy in the Arab Countries Reality and Challenges, Master's Degree, Faculty of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences, Farhat Abbas University, Algeria.

5- Talaat Mustafa Al-Sarouji. (2009), Social Development from Modernity to Globalisation, Egypt: Modern University Office

6- Abdul Taif Musleh Mohammed (2014), the extent of application of total quality management in Yemeni higher education institutions, Al-Andalus Journal of Human and Social Sciences, Volume (12), Issue Eight, issued by Al-Andalus University of Science and Technology, Sana'a, Yemen.

7- Ali Ahmed Mohammed Al-Idrissi (2018), the role of quality management in promoting development and development, an introduction study to complete the requirements for obtaining a master's degree in business administration, Al-Andalus University, Sana'a, Yemen.

8- Ali Mohammed Othman Al-Iraqi, Education and Development Study of the coordination of the relationship and the role of the human resource, available on the knowledge website for studies and research, on 11/2/2025 on the link http://rakaiz.org/indwx.php

9- Laila Al-Bhansawi (2008), Harmonisation between the outputs of university education and the labour market, Journal of the Faculty of Arts, Cairo University, Volume (78), Issue (1) January

10- Mohammed Taqa Al-Rubaie (2020), Higher Education Reform: Labour Market Prospects, an article published on the Iraqi Economists Network Website

11- Medhat Al-Quraishi (2007): "Labour Economics", first edition, Dar Wael Publishing, Jordan.

12- Riad Najd Centre for Educational Supervision and Training (2006): "Preparation for the Labour Market" Dar Al-Auts for Publishing and Distribution, Lebanon

13- Al-Rawi Accelerator (1971) "The Goals of Higher Education in Iraq" The First Conference on Higher Education in Iraq, Local Administration Press, Baghdad.

14- Mahdi Al-Tamimi Educational Skills (2007): Studies in Teaching Thought and Performance, 1st, Dar Kunoz Al-Maarfa, Jordan

15- Encyclopedia of Educational Knowledge (2007), I1, World of Books, Cairo

16- Nadia Lotfy, Jabr (2018): Human Investment and Labour Market Requirements in Light of the Reality of Higher Education / Iraq Standard Study, Master's Thesis, University of Baghdad, Faculty of Administration and Economics,

17- Naseem Berni. (2016), Development between the concepts of human development and economic growth, Journal of Human Sciences, 6th issue, December,

18- Waleed Abdo Moula, (2015), Extraordinary Capital in Economic Development, Development Bridge, Series Suffering from Development Issues in the Arab States, Arab Planning Institute, Kuwait, No. 126

19- Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, Ministry of Higher Education Statistics

خوێندنی باڵا لە عێراق و پێداویستییەکانی گەشەپێدان و بازاڕی کار

م.م. ڕەند ایاد کازم
زانکۆی بابل / کۆلێژی ئاداب
ئیمەیڵ art.rand.eyaad@uobabylon.edu.iq
م.م. ئیخلاس ڕضا مەهدی
زانکۆی بابل / کۆلێژی ئاداب
ئیمەیڵ
art.ekhlas.redha@uobabylon.edu.iq

پوختە:

خوێندنی باڵا بە یەکێک لە گرنگترین هۆکارەکان دادەنرێت بۆ پێشکەوتن و پێشکەوتنی کۆمەڵگاکان لە ڕووی کولتووری و ئابووری و فیکرییەوە. ئەزموون و لێهاتوویی و زانیاری گشتی دەدات بە تاکەکان، لەوانەش دروستکردنی پاڵنەر بۆ داهێنان و نوێبوونەوە و داهێنان. لە ئەنجامدا دەبێتە هۆی باشتربوونی بارودۆخی کۆمەڵگا، کە دامەزراوە پەروەردەییەکان لە پرۆسەی گۆڕانکاری کۆمەڵایەتیدا کاریگەرتر دەکات. فراوانبوون و گەشەسەندنی ئەم دامەزراوانە خۆی ئاماژەیە بۆ باشتربوونی ئاستی ژیان و دابەزینی ڕێژەی نەخوێندەواری و بنبڕکردنی هەژاری لە ڕێگەی پەرەپێدانی کار و داهێنان و پێشکەوتنی تەکنەلۆژیای مۆدێرن.

بێ گومان گەشەسەندنی ڕاستەقینە لە پەروەردەوە دەست پێدەکات، چونکە پشتگیری لەو پاڵنەرانە دەکات کە لە ڕێگەی فێربوونی شێوازە ڕەفتارییەکانەوە دروست دەبن کە لە ڕێگەی فێربوونی شێوازە ڕەفتارییەکانەوە دروست دەبن. لە ڕوانگەی کۆمەڵناسیەوە، پەروەردە ئاماژەیە بۆ پێکهاتنی وردە وردەی زانستی کولتووری کە یان ئەو پاڵنەرانە بەهێز دەکات یان لاوازی دەکات کە مۆدێلەکانی ڕەفتار لە خووەکاندا تێکەڵ دەکەن. هەروەها پەروەردە بە گواستنەوەی زانست لە نەوەیەکەوە بۆ نەوەیەکی تر پێناسە دەکرێت.

جیهانی ئێمە ئەمڕۆ شایەتی گۆڕانکاری زۆرە، کە ئیتر بڕوانامەی ئەکادیمی تاکە داواکاری پەروەردە نییە؛ بەڵکو پێکهێنانی گشتیش مەرجێکی چارەنووسسازە. بەم شێوەیە پەروەردە بە گشتی و خوێندنی باڵا بەتایبەتی ڕۆڵێکی گرنگ دەگێڕن لە گەشەپێدان و ئاشتی کۆمەڵایەتیدا. بۆتە ڕاستییەکی حاشا هەڵنەگر کە زانکۆکان ڕۆڵێکی پێشەنگ و ئەرێنی دەگێڕن لە بەدیهێنانی گەشەسەندن لە هەموو کۆمەڵگاکاندا بەبێ گوێدانە سیستمە کۆمەڵایەتی و ئابوورییەکانیان.

ئەرکی خوێندنی باڵا چیتر تەنها لە گەیشتن بە ئامانجە تەقلیدییەکانی وەک گەڕان و ڕەگداکوتان و بڵاوکردنەوەی زانیاریدا سنووردار نییە بەڵکو درێژبووەتەوە بۆ ئەوەی هەموو لایەنەکانی ژیانی کۆمەڵایەتی، ئابووری، سیاسی، زانستی و تەکنەلۆژی لەخۆبگرێت.

وشەی سەرەکی: پەروەردە، دامەزراوەکانی خوێندنی باڵا، گەشەپێدان، بازاڕی کار

Higher Education in Iraq and the Requirements of Development and the Labor Market

M.Sc. Rand Eyad Kazem
University of Babylon / College of Arts
Email: art.rand.eyaad@uobabylon.edu.iq
M.Sc. Ikhlas Reda Mahdi
University of Babylon / College of Arts
Email: art.ekhlas.redha@uobabylon.edu.iq

Abstract:

Higher education is considered one of the most important factors for the progress and development of societies culturally, economically, and intellectually. It provides individuals with experiences, skills, and general knowledge, including creating motivation for creativity, renewal, and innovation. Consequently, it leads to improving societal conditions, making educational institutions more effective in the process of social change. The expansion and development of these institutions itself indicate improvements in living standards, a decline in illiteracy rates, and the eradication of poverty through work development, creativity, and the advancement of modern technology.

Undoubtedly, the true development begins with education, as it supports the motivations formed by acquired knowledge through learning behavioral patterns that become part of social habits. From a sociological perspective, education refers to the gradual formation of cultural knowledge that either reinforces or weakens the motivations that integrate behavior models into habits. Education is also defined as the transmission of knowledge from one generation to another.

Our world today witnesses many changes, where academic qualification is no longer the sole demand of education; instead, forming the public is also a crucial requirement. Thus, education in general, and higher education in particular, play an important role in development and social peace. It has become an undeniable fact that universities play a leading and positive role in achieving development in all societies regardless of their social and economic systems.

The mission of higher education is no longer limited to achieving traditional goals such as seeking, rooting, and disseminating knowledge but has extended to encompass all aspects of social, economic, political, scientific, and technological life.

Keywords: Education, Higher Education Institutions, Development, Labor Market

JSH p-ISSN: 1813-0852, e-ISSN: 2617-3034